السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010 – 2017)

م. فلاح ثامر علوان * م. د. نصير محمد عزال ** م. م محمد رسول مكي ***

المستخلص:

تعد التنمية الاقتصادية هي المؤشر الحقيقي على تقدم الدول ورقيها، ولا يوجد سبيل لتحقيق تلك التنمية ألا من خلال تحقيق سياسة مالية ونقدية ناجحة، وتعود أهمية هذا البحث إلى انه يركز على التنمية الاقتصادية في العراق في ظل أداء وتطور شكل وهيكل السياسة المالية للدولة وذلك خلال المدة التي يتناولها البحث، عن طريق الجداول والمسوحات الرسمية التي أعدها كلا من البنك الدولي ووزارة التخطيط العراقية، وتكمن مشكلة البحث في أن السياسة المالية احد أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة من اجل إدارة اقتصادها الوطني سواء كانت هذه الدولة من الدول النامية أم من الدول المتقدمة، حيث تستخدم الدولة السياسة المالية إلى جانب سياسات أخرى من اجل بلوغ الأهداف الاقتصادية المراد الوصول إليها، ويهدف البحث إلى معرفة اداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2010م ، ودراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية وكذلك كيفية اداء السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في العراق، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في تناول وعرض وتحليل البيانات، وتوصلت نتائج البحث إلى ثبوت صحة فروض الدراسة، فأداء السياسة المالية يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية، فعند إتباع سياسات مالية ناجحة حقق العراق معدلات جيدة في مجال التنمية الاقتصادية، لكن عندما اتبع سياسات مالية غير مناسبة حدث انخفاض في معدلات التنمية الاقتصادية. لذلك يوصي البحث بضرورة الاهتمام بتبني سياسات مالية ونقدية تعمل على خفض معدلات التضخم في العراق وبضرورة الاهتمام بالبنية التحتية وبوجوب خفض الاعتماد على الاقتصاد الريعي وكذلك إيجاد حلول سريعة للازمات السياسية حتى لا تؤثر على الاقتصاد العراقي .

الكلمات الرئيسية: السياسة المالية ، التنمية الاقتصادية ، الاقتصاد العراقي ، النفط العراقي

* عضو هيئة تدريسية / المعهد التقني الصويرة/الجامعة التقنية الوسطى
** عضو هيئة تدريسية / المعهد التقني الصويرة/الجامعة التقنية الوسطى
*** عضو هيئة تدريسية / المعهد التقني الصويرة/الجامعة التقنية الوسطى

Financial Policy And Its Role In Achieving Economic Development In Iraq For The Period (2010-2017)

Dr. Nasir Muhammad **Falah Thamer** **Muhammead Rsoll**
Namoaz59@mtu.edu.i **falahthamer@mtu.edu.i** **Mrm1991@mtu.edu.iq**

Abstract:

Economic development is the real indicator of the progress for countries and their development, and there is no way to achieve that development except through the achievement of success fiscal and monetary policy, and the importance of this research comes from the focus on the economic development in Iraq in the performance and development of the form and structure of the state's fiscal policy during the period Which is dealt with in the research, through official tables and surveys prepared by the World Bank and the Ministry of Planning of Iraq. The problem of research is that the fiscal policy is one of the most important tools owned by the State to manage its national economy whether it is a developing country or a developed country The purpose of the research is to know the performance of the fiscal policy in Iraq after 2010, and to study the indicators of economic development as well as how the performance of the fiscal policy effect on the economic development in Iraq. The research was based on analytical descriptive approach in the handling, presentation and analysis of data, and one conclusions is to prove the validity of the hypotheses of the study, the performance of fiscal policy effect the achievement of economic development, when pursuing success financial policies Iraq achieved good rates in the field of economic development, when inappropriate fiscal policies were followed, there was a decline in economic development rates. Therefore, the study recommends the need to pay attention to the adoption of fiscal and monetary policies to reduce inflation rates in Iraq and the need to pay attention to infrastructure and the need to reduce reliance on the rent economy as well as finding quick solutions to the political crises so as not to affect the Iraqi economy.

Keywords: Financial Policy, Economic Development, Iraqi Economy, Iraqi Oil.

المقدمة

تعد التنمية الاقتصادية أحد أهم الاهتمامات الكبرى التي تشغل كلا من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، ولا شك أن الدول النامية هي الأكثر حرصا على قضايا التنمية؛ حيث أن الطريق الوحيد لتحرر هذه الدول من التخلف الاقتصادي والتخلص من أي تبعية للدول المتقدمة هو بلوغ التنمية الاقتصادية، لذلك جعلتها الدول النامية هي المسالة الرئيسية والقضية الأولى التي تسعى لبلوغها من خلال حشد كل مواردها المادية والبشرية لتحقق ذلك الهدف.

وفي سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية تعتمد الدولة على السياسات المالية والتي تحتل المكانة الأهم بين السياسات الأخرى لما لها من دور أساسي في تحقيق الأهداف المتعددة التي تحرص الدولة على تحقيقها

في اقتصادها الوطني وذلك بفضل الأدوات التي تمتلكها السياسة المالية والتي تعد من أهم الأدوات في الإدارة الاقتصادية.

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من أهمية السياسة المالية في الاقتصاد الوطني، والتي تستحوذ على مكانة مهمة بين السياسات الاقتصادية ؛ وذلك لأنها تستطيع القيام بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني وذلك من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010 – 2017). وقد اكتسبت السياسة المالية أهمية كبيرة في ظل ظهور المشكلات الاقتصادية التي على رأسها فترة الكساد العالمي حيث وجد المفكر الاقتصادي كينز أنه لابد من تدخل الدولة وفرضها لسياسات مالية مناسبة من أجل النهوض باقتصادها الوطني، ومنذ ذلك الحين تعظم دور السياسة المالية وأصبحت من الأدوات الرئيسية في التأثير على هيكل الدولة الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في العراق ،فقد تأثرا شديدا نتيجة لمرور العراق بفترة تدهور كبير في النظام الاقتصادي إلى أن انسحبت قوات الأمن الأمريكية منه وبدأ تولي القوات العراقية مسئولية الأمن في العراق، وهو الوقت الذي تبدأ منه الدراسة حيث يسعى للوصول إلى التأثير الذي تحدثه السياسة المالية سواء بالسلب أو الإيجاب على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق، فضلا عن قيام تنظيم داعش باحتلال ثلاث محافظات عراقية في السنوات الأخيرة، وأيضا انخفاض سعر برميل النفط وهو ما أدى إلى حدوث خلل في التنمية الاقتصادية العراقية، ويسعى البحث إلى دراسة الخطوات والسياسات المالية التي اتخذها العراق

المبحث الأول، منهجية البحث

يتناول هذا المبحث الأساسي منهجية البحث التي تتضمن المكونات الأساسية وعلى النحو الآتي:-

أولا، مشكلة البحث، تعد السياسة المالية احد أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة من اجل إدارة اقتصادها الوطني سواء كانت هذه الدولة من الدول النامية أو من الدول المتقدمة، حيث تستخدم الدولة السياسة المالية إلى جانب سياسات أخرى من اجل بلوغ الأهداف الاقتصادية المراد الوصول إليها، وفي هذا الاطار يطرح الباحثون المشكلة على صيغة التساؤل التالي :.

ما هو دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

أين يتوضح دور السياسة المالية في الاقتصاد؟

. كيف يمكن تحديد العلاقة بين السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ؟

. ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الحكومة فيما يتعلق بالسياسة المالية السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق؟

هل حققت التدابير والإجراءات المتعلقة بأدوات السياسة المالية الغرض المتمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010 – 2017).

ثانيا ، أهداف البحث، يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الأتية:

1- محاولة التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.
2- معرفة أداء السياسة المالية في العراق للفترة (2010 – 2017).
3- الكشف عن أداء السياسة المالية في العراق للفترة (2010 – 2017).

4- دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق .

5- بيان كيفية أداء السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في العراق .

ثالثا. أهمية البحث. يحظى البحث اهمية كبيرة من خلال المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية عموما، والعراق خصوصاً. لتطوير اقتصادها وتنميته، فهي من الدراسات الحيوية والتي تستحق البحث في هذا المجال ولرفد المكتبة العربية والعراقية. يستمد البحث الحالي أهميتها التحليلية كونه يركز على تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق في ظل أداء وتطور شكل وهيكل السياسة المالية للدولة وذلك خلال المدة التي يناولها البحث، وستتم دراسة السياسة المالية في العراق من خلال الإنفاق العام والإيراد العام للدولة بوصفهما أهم محددات السياسة المالية لأي دولة ومنها تستطيع أن نعرف تأثير تلك السياسات على التنمية الاقتصادية في ظل الإحداث التي تعرض لها العراق للمدة (2010 – 2017).

رابعا. فرضيات البحث. تساعد صياغة الفرضيات على توجيه البحث وتمثل أكثر الإجابات احتمالا على الأسئلة المطروحة في مشكلة البحث والحل المقترح لها وتنص الفرضية الرئيسة للبحث مفادها : تسهم السياسة المالية وأدواتها المختلفة بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010 - 2017)، وتنبثق منها الفرضيات الثانوية الآتية:

1- يؤثر أداء السياسة المالية إيجابا وسلبا على التنمية الاقتصادية .

2- يسهم تحسن أداء السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

3- يعيق تدهور أداء السياسة المالية حدوث التنمية الاقتصادية .

خامسا. منهج البحث. المنهج المستخدم :لقد تم في هذه اعتماد أكثر من منهج؛ وذلك حسب احتياجات البحث وانسجاما مع ما تقتضيه طبيعة البحث حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. يهتم المنهج الوصفي بسرد خصائص مشكلة معينه ودراسة كل الظروف المحيطة بها وكشف الحقائق المتعلقة بها وتسجيل حقائق هذه الظاهرة وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى.

فاستخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة الاقتصادية موضوع البحث المتعلق بدراسة دور السياسات المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق،وعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية وتوضيح خصائصها . اعتمادا على توافر معلومات والبيانات دقيقة عن معالم المشكلة أو الظاهرة المعينة.

بينما يظهر المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مختلف التطورات التي شهدتها السياسة المالية المعينة عبر مددها المحددة لها، فضلا عن استعراض نظريات التنمية الاقتصادية من منظور تاريخي. في حين اعتمد المنهج التحليلي على توافرالإشكال والجدول والمعطيات الاقتصادية ومحددة زمنيا، ومستخدماً أسلوب الوصف والتفسير والتحليل بهدف تفسيرها والكشف عن الجوانب الحاكمة لها و للحصول على النتائج بطريقة منهجيه على أرض الواقع، لمعالجتها في مستقبلاً.

سادسا. بعض الدراسات السابقة. يستعرض هذا المحور بعض الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث كما يصورها جدول(1) إذ تعد من الأساسيات الرئيسة الحيوية التي تنبثق منها البحوث العلمية.

جدول (1) بعض الدراسات السابقة أزاء موضوع البحث من اعداد الباحثون.

الباحث وعنوان البحث	موضوع البحث وأهدافها وأهم التوصيات
دراسة: (عبد اللطيف و خماس،2003):" أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003"[1].	يتحدث هذا البحث عن الأداء العام للسياسة المالية في العراق بعد عام 2003 حيث تعرض النظام الاقتصادي في العراق للعديد من المشكلات التي خلفتها احداث 2003 إذ ارتفعت معدلات البطالة وحدث كساد اقتصادي وارتفعت نسب التضخم وزادت مديونيات العراق، وباعتبار السياسة المالية هي أحد الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في العراق وهو ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية داخل الدولة، لذا تم استعرض أداء السياسة المالية في العراق قبل أحداث 2003 ثم عرض مدى التأثر الذي تعرضت لها السياسة المالية بعد عام 2003 م والتبعات التي خلفها ذلك على حال النشاط الاقتصادي في العراق. وقد هدفت إلى بيان حال السياسة المالية في العراق قبل وبعد الأحداث. توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن مدى فاعليتها يكمن فيما تحدثه من تأثير على النشاط الاقتصادي في العراق، وأكدت الدراسة على ضرورة الوقوف مع الكيفية التي سيتم بها بناء السياسة المالية والنقدية للعراق على أسس علمية وبتخطيط مع جميع الوزارات المسئولة عن تحقيق التنمية المستدامة للوصول إلى سياسة مالية ناجحة
دراسة:(علاوي،2016):" دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)"[2].	يهتم هذا البحث بتوضيح مجموعة من النقاط وهي: الإلمام بمفهوم السياسة المالية ومعرفة أدواتها. ومعرفة مفهوم التضخم وأثاره على النظام الاقتصادي. ودراسة طبيعة وواقع السياسة المالية والتضخم في النظام الاقتصادي العراقي. ومعرفة تأثير السياسة المالية في محاربة التضخم داخل العراق.وقد توصلت الدراسة إلى أن حالة عدم الاستقرار الأمني والاضطرابات السياسية قد انعكست بشكل سلبي على الإيراد الضريبي حيث أدت إلى انخفاضه وهو ما كان له أثر على السياسة المالية في العراق حيث انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإنفاق العام الذي يعد أحد أهم محددات السياسة المالية وبالتالي زادت نسبة التضخم .
دراسة:(إبراهيم ،2012):" واقع السياسة المالية في العراق (المركز والإقليم) للمدة (1991-2012)"[3]	تهدف الدراسة إلى بيان أوجه ونقاط الضعف في السياسة المالية لكلا من الحكومة المركزية والحكومة التابعة لإقليم كردستان، بهدف رصد انعكاسات هذا الضعف على عدد من الجوانب منها النمو الاقتصادي والموازنة العامة. وقد توصلت الدراسة إلى أنه أصبح هناك ضعف عام في فهم السياسة المالية وهو ما نتج عن احداث 2003م ، وما حدث من إخفاقات يعود إلى تجاهل دور السياسة العامة ووجود تشريعات تعمل ضد المصلحة العامة، وذكرت الدراسة أن العراق ليس هو البلد الوحيد التي لديه تعدد في الأعراق ويمكن أن تستفيد بتجارب الدول الاتحادية في كيفية إدارة الموارد العامة. ويستنكر هذا البحث استمرار اعتماد العراق على الإيرادات النفطية فقط وهو ما يعني عدم وجود فهم حقيقي لدور السياسة المالية، كما أن العراق يأتي بالنفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية وهو ما يخالف منطق أغلبية الدول التي تتجه إلى تغليب النفقات الاستثمارية لما لها من انعكاسات إيجابية على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي.
دراسة :(سالم،2012):"نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق[4]	يهدف هذا البحث الى : الوقوف على أهم المشكلات والتحديات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال عملية تحليل واقعية علمية مجردة. ووضع تصورات لاستراتيجية فعالة للتنمية المطلوب تحقيقها في الاقتصاد العراقي بما يساعد في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج مفادها معاناة الاقتصاد العراقي من عدد من المشكلات الهيكلية التي تقترن مع عدم الوضوح في خطط التنمية داخل القطاعات الاقتصادية أو في ظل وجود تباطؤ في تطبيق هذه الخطط إلى جانب فشل السياسات المالية وضعف السياسات النقدية عن المستوى المراد الوصول إليه مما أدى إلى تعرض العراق لفقد وتبديد جزء كبير من ثرواته دون وجود تنمية اقتصادية واضحة وملموسة، كما انتهت الدراسة إلى أن ضعف وقصور البيئة التشريعية الخاصة بنشاط القطاع الخاص وتأهيله للعمل من أجل المساهمة في اقتصاد الدولة مع عدم وجود رؤية واضحة لشكل الاستثمار الأجنبي المباشر كل ذلك أدى إلى عدم وجود تنمية اقتصادية حقيقية في العراق.
دراسة (الذبحاوي، 2017):" اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة [5]	إن الأهداف الرئيسية التي تسعى الدولة للوصول إليها تتمثل في تحديد أهم الأسباب الضرورية التي تدفع الدولة لتغيير المسار العام لأداء السياسة المالية العراقية في ظل وجود عدد من المشكلات التي تواجهها السياسة المالية والتي لا تزال تتعرض لها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه هناك حالة اقتران بين وجود الريع النفطي في العراق وبين مهام السياسة المالية وبالتالي فإن السياسة المالية وعملها سوف تتأثر بمؤثرات خارجية مما سوف يعيق عملها، كما أن السياسة المالية في العراق استهدفت فقط الوصول إلى حالة موازنة الميزانية وابتعدت أهدافها عن التأثير في أي نشاط من أنشطة النظام الاقتصادي وهو ما دفع الجهات المختصة إلى اعتماد عدد من الإجراءات المالية تسهل عملية التعامل مع أية ظروف مفاجئة تواجه الاقتصاد، هذه الوفرة المالية التي مكنت من اعتماد الإجراءات قد تحققت من خلال الريع النفطي وليس من خلال وجود إدارة مالية تتميز بالكفاءة.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها قد تناولت عدة جوانب للتنمية الاقتصادية داخل العراق إلا أنه بعد البحث والتدقيق وجد الباحثون أنه لا يوجد أية دراسات قد تناولت أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2010م، وهو ما يركز عليه هذا البحث .وبالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها قد تناولت عدة جوانب للتنمية الاقتصادية داخل العراق إلا أنه بعد البحث والتدقيق وجد الباحثان أنه لا يوجد أية دراسات قد تناولت أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2010م، وهو ما تركز عليه هذا البحث .

ثامنا. هيكلية البحث: احتوت هيكلية البحث ثلاثة مباحث سبقت بمقدمة عامة لمعالجة الموضوع إذْ تناول المبحث الأول الإطار النظري للدراسة في المحورين الرئيسيين ، الأول تضمن مفاهيم ونظريات السياسة المالية . وفي –المحور الثاني: مفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية . أما المبحث الثاني تحت عنوان السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في العراق:وقسم إلى المحورين الرئيسيين: المحور الأول أداء السياسة المالية في العراق، والمحور الثاني:اداء التنمية الاقتصادية..وجاء المبحث الثالث بعنوان نظرة تحليلية لأداء السياسة المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010–2017).،في حين توزع المبحث الرابع الى محورين أساسين هما الاستنتاجات التي توصل إليها البحث واهم التوصيات المقترحة

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

لكل دراسة مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تفسرها وتوضح معالمها، والتي تعمل على المساعدة في تفسير الظاهرة بشكل عام، من أجل إيصال المعلومات بشكل صحيح ومفهوم، لذلك يتناول هذا المبحث الاطار النظري و المفاهيم الخاص بالدراسة وينقسم إلى محورين رئيسيين يتناول المحور الأول: مفاهيم ونظريات السياسة المالية، أما مفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية فهي من حصة المحور ثانياً.

أولا. مفاهيم ونظريات السياسة المالية: تحتل السياسة المالية مكانة هامة لأنها تستطيع أن تحقق كل الأهداف التي يسعى الاقتصاد الوطني إلى تحقيقها حيث تمتلك السياسة المالية الأدوات العديدة التي تستطيع من خلالها التأثير في كافة جوانب المجتمع سواء الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وقد عرفت السياسة المالية العديد من التغيرات بسبب التطورات السياسية و الاجتماعية التي طرأت على الدول عقب حدوث الأزمات الاقتصادية الكبرى التي شهدها العالم، ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية هي الأداة الأساسية في توجيه المسار الاقتصادي ألا أنها رغم ذلك تحتاج إلى التنسيق مع عدد من السياسات الاقتصادية الأخرى للوصول إلى كافة متطلبات الاقتصاد الوطني، حيث أن السياسة المالية تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي المتعارف عليه في الدولة.[6]

مفهوم السياسة المالية: اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة و يراد بالسياسة المالية في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة وتعزز استخدام هذا المصطلح الأكاديمي على نطاق واسع بنشر كتاب "السياسة المالية ودورات الأعمال" للبروفيسور Alain. H. HANSEN. ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمَّ ركز الاقتصاديون جُل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولما كان اختيار الحاجات

العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثاراً متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوقيفات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية.

يتضح أن السياسات المالية تمر عبر قنوات ثلاثة هي:

- الإيرادات العامة، من عوائد الأملاك العامة للأمة وخراج وضرائب، وزكاة وغيرها. ومعلوم أن بعض هذه الإيرادات العامة مخصص لأهداف محددة، وبعضها غير مخصص.
- الإنفاق العام، ويشمل ذلك جميع النفقات العامة للحكومة وأجهزتها وهيئاتها، سواء أكانت نفقات عادية أم إنمائية.
- إدارة العجز (أو الفائض) في الميزانية، وكيفية تمويله ومصادر ذلك التمويل.

قبل البدء في وضع تعريفات محددة للسياسة المالية كان ينظر إليها على أنها المالية العامة للدولة وميزانيتها، وبدأ استخدام مصطلح السياسة المالية عندما تم التحدث عنها في كتاب بعنوان السياسة المالية ودورات الأعمال؛ وفيه تمت الإشارة إلى تعريف السياسة المالية وأهداف المجتمع وتطلعاته من السياسة المالية، حيث كانت المجتمعات قديما تسعى إلى إشباع الحاجات العامة لها معتمدة في ذلك على الإنفاق في إطار الموازنة العامة للدولة، ولكن ظهرت الحاجة إلى ضرورة تحديد و اتخاذ قرارات من المسئولين بشأن إقرار تلك الحاجات، وهو ما أوجد الحاجة إلى ضرورة التوفيق بين التعارض في الأهداف من اختيار الحاجات، وبالتالي أصبح هناك ضرورة لوجود مفهوم السياسة المالية. وقد تعددت التعريفات التي يعرفها الفكر المالي بشأن السياسة المالية نذكر منها ما يلي:

أ.هي عبارة عن مجموعة من السياسات التي تتعلق بالإيراد العام والإنفاق العام بغرض تحقيق أهداف محددة .[7]

ب.هي السياسة التي يتم بها استخدام أدوات ووسائل المالية العامة سواء كان الإيراد العام أو برامج الإنفاق من أجل التأثير على متغيرات اقتصاد الدولة الوطني مثل الاستثمار أو الدخل القومي أو الادخار أو العمالة بغرض تحقيق عدد من الأهداف المرغوبة وتجنب الوصول إلى الأهداف الغير مرغوبة في كل المتغيرات الاقتصادية.[8]

ج.مجموعة أهداف وإجراءات ونشاطات تمارسها الدولة لكي تؤثر على اقتصادها القومي وتحافظ على استقراره العام والعمل على تنميته حتى يكون قادر على مواجهة أية تغيرات محتملة.

د.هي سياسات تضعها الدولة تستهدف من خلالها جمع الضرائب التي تعتبر من إيرادات الدولة ثم تطبيق الكيفية التي يتم بها إنفاق الإيرادات.[9]

هـ.هي عبارة عن مجموعة سياسات تربط بين ما تخرجه الدولة في إنفاقها العام وبين ما تقوم بجمعه من إيرادات.[10]

من خلال ما تم عرضه من تعريفات للسياسة المالية نجد أنها تتفق جميعا في إنها تسعى إلى تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق التأثير على النشاط الاقتصادي حيث أنها تمثل برنامج عمل تضعه الدولة من خلال إيرادها العام وإنفاقها العام إلى جانب القروض العامة وذلك لتحقيق أهداف محددة يأتي على أهمها النهوض باقتصاد الدولة ومحاولة إبقائه مستقرا حتى تتمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية وامكانية إزالة الفوارق بين طبقات المجتمع .

1. تطورات السياسة المالية: مرت عملية وضع نظريات يتم استخدامها في تفسير السياسة المالية بثلاث مراحل الأولى منها تتعلق بما قبل الكلاسيكية والمرحلة الثانية تتناول أفكار الاقتصاديين التقليديين أما أخر مرحلة فتخص العصر الحديث وسوف يتم ذكرهم كما يلي:

أ. السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي: اتسمت هذه المرحلة بعدم وجود منهج واضح يحدد شكل السياسة المالية للدولة وكيفية تأثيرها على نشاط الدولة الاقتصادي، وقد اهتم المفكرون في هذا العصر بدور الدولة وضرورة تدخلها في الأنشطة الاقتصادية حتى يتم السيطرة على الأسعار ومراقبتها وكذلك لمنع الاحتكار وضمان تحقيق عدالة في التوزيع فضلا عن دورها الرئيسي في تحديد مجالات الإنفاق العام إلى جانب تحديد الضرائب والإعانات.[11] مع تعاظم أهمية دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي، بدأ يتم النظر إلى الضرائب ودورها في النشاط الاقتصادي وقد تحدث "توماس مين" أحد المفكرين الاقتصاديين عن خطورة الضرائب فهي قادرة على هدم استقرار نشاط الدولة الاقتصادي والوصول به إلى التدهور، لذلك تم ربط أهمية الضرائب بقدرتها على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.[12] أما "ويليام بيتي" فقد رأى أنه يمكن أن يكون للضرائب دورا في تحقيق ازدهار في نشاط الدولة الاقتصادي إذا تم توجيه ما يتم جمعه من الضرائب في الإنفاق على الخدمات العامة التي يستفيد منها كل فئات المجتمع مع ضرورة عدم المبالغة في فرض الضرائب لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى سحب جزء من الأموال كان يمكن استخدامها في النشاط الاقتصادي، وأكد ويليام بيتي على أهمية قصر دور الدولة على تقديم خدمات معينة تعتبر خدمات رئيسية وهي العدل والدفاع. ويتضح مما سبق أن حصر دور الدولة وقصره على مجالات معينة كان له تأثير على السياسة المالية حيث أفقدها القيام بدور فعال في نشاط الدولة الاقتصادي.

ب. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: اهتم الاقتصاديون التقليديون بدراسة المالية العامة معتمدين في ذلك على سيادة مناخ الحرية الاقتصادية مع وجود دور محدود للدولة مقتصرا فقط على الدفاع والحراسة، وقد أعتمد الاقتصاديون التقليديون على قانون ساي الخاص بالأسواق وجوهر هذا القانون هو أن الاقتصاد الحر البعيد عن الذاتية هو القادر على تحقيق التوازن فهو عند مستوى التشغيل الكامل ويتم استغلال كل الطاقات الإنتاجية ، ويقوم هذا القانون على عبارة تفترض أن العرض يخلق الطلب الذي يتساوى معه وبالتالي إي زيادة في هذا العرض هي زيادة في الدخل القومي، مع افتراض أن النقود هي وسيلة للتبادل عند المفكرين الكلاسيكيين فإن أي زيادة في النقود لن يتم تحويلها إلى ادخار بل سوف يتم توجيهها إلى ما يتم إنفاقه على السلع والخدمات.[13]

يؤكد الاقتصاديون الكلاسيكيون على دور القطاع الخاص وضرورة توفير مناخ الحرية الاقتصادية له حتى يستمر في الإنتاج، فالقطاع الخاص لن يتوقف وسوف يستمر حتى يصل إلى مستوى العمالة الكاملة عندها سوف يكون استطاع توظيف كافة الموارد الاقتصادية المتاحة [14].

من هنا نجد أن السياسة المالية في النظرية التقليدية دورها محدد في توفير ما يلزم من إيراد لكي تقوم الدولة بإنفاقه على الخدمات العامة دون أن يكون للسياسة المالية غرض معين سواء كان اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، وتقوم السياسة المالية في النظرية التقليدية على عدد من القواعد المالية نذكر منها:[15]

1) حياد السياسة المالية تجاه أنشطة الدولة الاقتصادية .

2) تدخل الدولة يكون بشكل غير مؤثر على اختيارات ورغبات الأفراد، كما أن الدولة لاتتدخل في شؤون القطاع الخاص

3) ضرورة ضغط الميزانية العامة للدولة بحيث لا يمثل الإنفاق العام سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومي.

4) ظلت هذه النظرية سائدة إلى أن تعرضت الدول التي تتبنى الفكر الكلاسيكي في اقتصادها للعديد من الأزمات وأنتشرت البطالة بشكل واسع في هذه الدول، وبالتالي فإن الأفكار والنظرية الكلاسيكية وأسس السياسة المالية في ذلك الوقت قد أدت إلى تفاقم العديد من الأزمات الاقتصادية التي ألحقت الضرر باقتصاد الدولة الوطني، ولذلك بدأ ظهور نظريات وأفكار جديدة مثل الأفكار الكينزية .

ج. السياسة المالية بعد الفكر الكلاسيكي : الأفكار الكينزية : أدت التطورات السياسية التي شهدها العالم في ظل قيام الحرب العالمية الأولى والثانية وفترة الكساد العالمي إلى تغيير في المعتقدات فيما يتعلق بدور الدولة، حيث ظهرت عدد من الأفكار التي بدأت تدعو إلى مزيد من التدخل من الدولة في الأنشطة الاقتصادية، وكان كينز المفكر الاقتصادي أحد دعاة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي.[16]

وجد كينز أن توازن الدولة اقتصاديا لا يحدث بشكل تلقائي كما كان يفترض الكلاسيكيون بل لابد من دور وتدخل للدولة للوصول إلى حالة التوازن، وأعتمد كينز على الطلب الكلي حيث رأى أن العجز والكساد الذي حدث في ثلاثينيات القرن الماضي كان سببه عجزا في الطلب الكلي، لذلك يرى كينز أنه لابد من تدخل الدولة واستخدامها للسياسة المالية التي تتكون من شقين هما الضرائب والإنفاق الحكومي.

نتيجة لذلك اتخذت السياسة المالية طريقا أخر بعيدا عن رؤية المفكرين التقليديين وأصبحت لها دورا وظيفيا ومفهوما أعمق وأوسع من المفهوم الكلاسيكي لها حيث أن السياسة المالية وفقا لرؤية كينز أصبحت تعني الجهد الحكومي من أجل الاستقرار وتشجيع نشاط الدولة الاقتصادي، وبذلك أصبحت السياسة المالية لا تقتصر فقط على تحقيق أهداف النطاق المالي بل تعدى دورها لتصبح مساهمة في تغيير شكل الدولة الاقتصادي و الاجتماعي والمسئولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي داخل الدولة.[17]

المحور الثاني: مفاهيم ونظريات التنمية الاقتصادية:

مرت عملية وضع مفهوم للتنمية الاقتصادية بالعديد من المراحل حيث تطور المفهوم نتيجة تغير الأنظمة السياسية، إلى جانب ظهور عدد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت على عدة دول مما دفع عدد من المفكرين بالبحث عن

تعريف محدد للتنمية الاقتصادية من خلال ربطها بعدد من المؤشرات الاقتصادية سواء كان الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد من هذا الدخل أو غيره من المؤشرات المادية، أو من خلال الاهتمام بالجانب الاقتصادي فقط من التنمية مما جعل الدول النامية تنشغل فقط بالتركيز على الجوانب الاقتصادية في مجتمعاتها حتى تستطيع اللحاق بالدول الصناعية الكبرى حتى وإن كانت هذه الدول النامية تتوازن على المستوى الثقافي أو الاجتماعي مع الدول المتقدمة ، لذلك سعى المفكرون إلى البحث عن تعريف أخر للتنمية.

اولا. مفاهيم التنمية الاقتصادية . بدأ عدد من مفكري الاقتصاد بتعريف التنمية الاقتصادية وفقا لعدد من المعايير وعلى رأسها معيار الدخل القومي حيث أن التنمية الاقتصادية وفقا لهذا المعيار هي:[18]

1- عملية تفاعلية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة وبالتالي ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك خلال مدة معينة من الزمن .[19]

2- عملية تستخدم موارد الدولة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى زيادات في الدخل القومي وتكون الزيادات أكبر من معدلات الزيادة السكانية وهو ما يجعل هناك زيادات في متوسط دخل الفرد الحقيقي .

3- عملية تشمل حدوث تغيرات تكنولوجية وتنظيمية وفنية داخل مؤسسات الدولة الإنتاجية الموجودة داخل الدولة تؤدي إلى حدوث زيادات في الناتج القومي تظهر في شكل سلع وخدمات وذلك في فترة زمنية معينة قد تكون سنة .

أما المعيار الثاني الذي أستخدمه المفكرين في تعريفهم للتنمية الاقتصادية ينطلق من التغيرات التي تطرأ على أحد هياكل الدولة وتحديدا الهيكل الاقتصادي، وبذلك فإن التنمية الاقتصادية وفقا لهذا المعيار تعني :

1- مجموعة من الإجراءات والتدابير والسياسات التي تعتمدها الدولة وتتمثل في تغيير تركيب وهيكل اقتصاد الدولة الوطني وذلك رغبة في الوصول إلى زيادات سريعة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة وتكون شاملة ومحققة استفادة للغالبية العظمى من المواطنين .[20]

2- مجموعة من المحاولات التي تستهدف بالأساس تغيير شكل الهيكل الاقتصادي للدولة مما يؤدي إلى تحسينات في الوضع النسبي لرأس مال الدولة بما يمكن من الاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة.

ينطلق المعيار الثالث في تعريف التنمية الاقتصادية من الحديث عن كون التنمية الاقتصادية لديها أهداف اقتصادية في المقام الأول وبذلك وفقا لهذا المعيار تكون التنمية الاقتصادية هي :

1- مجموعة من الإجراءات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية تستهدف حدوث تغيير جذري في كيان الدولة الاقتصادي بما يضمن وجود زيادات حقيقية في الناتج الإجمالي تستطيع عمل زيادة في دخل الأفراد الحقيقي مع وجود توزيع عادل لهذه الزيادة بين مختلف طبقات المجتمع.[21]

2- عملية تشمل تغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تستهدف تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصاد الدولة بهدف تحسين مستوى معيشة المواطن .

يشير المعيار الرابع في تعريف التنمية الاقتصادية إلى التنمية من منظور كونها عملية حضارية تستطيع تحقيق نمط خاص ومتفرد بعيدا عن التقليد وبالتالي يمكن التحرر من التبعية للخارج ومن هنا نجد أن التنمية وفقا لهذا المعيار تعني :

1- عملية مجتمعية شاملة وواعية تستهدف استخدام موارد الدولة في تحقيق أهداف المجتمع سواء كانت الإنتاجية أو التوزيعية من أجل الوصول إلى تحويل هيكلي يمكن من خلاله زيادة الإنتاج وهو ما سوف يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط إنتاج الفرد وبالتالي زيادة قدرات المجتمع .

2- عملية تسعى للوصول إلى كيان جديد ليس فقط على المستوى الإنساني ولكن على مستوى علاقات الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يشعر خلالها الأفراد بحضارة وتطور وإبداع وبالتالي يسود الرخاء داخل المجتمع .

3- عملية يتم من خلالها التحول من وضع التخلف إلى وضع التقدم وما يشمله ذلك من حدوث تغيير جذري في هيكل الدولة الاقتصادي ومنها ينطلق الاقتصاد إلى مرحلة جديدة من النمو يصل فيها الاقتصاد إلى إحداث تغييرات في كل القطاعات المختصة بالإنتاج والخدمات المنتجة في ظل وجود زيادة وتغيير حقيقي في هيكل توزيع الدخل القومي بشكل يكون في مصلحة الفقراء. [22]

ثانيا، نظريات التنمية الاقتصادية: هناك عدد من النظريات التي تم استخدامها من أجل تفسير عملية حدوث التنمية الاقتصادية، وقد بدأت نظريات التنمية في الظهور منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية كما أن المفكرون استمروا في وضع هذه النظريات حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن هذه النظريات :

1- **نظرية أدم سميث:** ينتمي أدم سميث إلى المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وفي كتابه ثروة الأمم كان أول من بدأ بالحديث عن مشكلة التنمية الاقتصادية وبالرغم من أنه لم يستطيع أن يقدم شكل متكامل للنظرية إلا أن الذين لحقوا به قد استطاعوا استكمال نظريته التي أصبحت لها سمات مهمة منها:[23]

أ- الأمور الاقتصادية تسمح بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي عليها وهو ما يعني أن الأنظمة الاقتصادية هي أنظمة طبيعية قادرة على أن تحقق التوازن بشكل تلقائي مما يجعل كل فرد هو المسئول الأول عن سلوكه ومراعاة مصالحه مما يقوده إلى الرشادة والبحث عن السبل الذي يمكن من خلالها تعظيم ثروته وبالتالي فقد كان أدم سميث يرى عدم ضرورة تدخل الدولة في التجارة والصناعة حتى يسود مناخ الحرية الاقتصادية بدلا من تدخلها الذي يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية.

ب- تتسم نظرية أدم سميث أيضا بتقسيم العمل لأنه يعتبر العامل الأساسي الذي يؤدي إلى بلوغ الأهداف والنتائج اللازمة لوجود تنمية اقتصادية.

ج- من سمات وضروريات التنمية الاقتصادية أن يكون هناك تراكم لرأس المال وهو لابد له أن يسبق تقسيم العمل وذلك لأن الادخار يسبق الاستثمار حيث أن قدرة الأفراد على الادخار تأتي أولا ثم يتم استثمار هذا الادخار في اقتصاد الدولة الوطني.

د- أحد سمات نظرية أدم سميث أنها قائمة على وجود دوافع على ضرورة الاستثمار حيث أن تنفيذ الاستثمارات يرتبط بالضرورة مع توقع تحقيق أرباح وبالتالي فإن أي توقع بتحقيق أرباح قائم على وجود مناخ من الاستثمار.

ه- سيادة مناخ الحرية الاقتصادية سوف تدفع المنتجين سواء من رجال الأعمال أو المزارعين إلى التوسع في أعمالهم وذلك في ظل وجود مناخ من المنافسة والعمل وحرية التجارة، كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى حدوث تنمية اقتصادية.

و- يشبه سميث اقتصاد الدولة بأنه مثل شجرة تنمو بشكل ثابت ومستمر وذلك بالرغم من وجود مجموعات متفرقة من الأفراد تعمل في مجالات إنتاجية مختلفة إلا أن كل المجموعات في النهاية تشكل معا الشجرة أي الوصول إلى التنمية الاقتصادية.

2- **نظرية جون ستيوارت ميل:** تقوم نظرية جون ستيوارت ميل في التنمية الاقتصادية على أن العمل والأرض ورأس المال هم وظائف التنمية حيث أن الأرض والعمل هما عناصر الإنتاج الرئيسية كما يعد رأس المال تراكم سابق لإنتاجية العمل حيث أن معدل تراكم رأس المال قائم على وجود توظيف للعمالة بشكل يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي لتحقيق أرباح لابد من وجود عمالة منتجة، وتقوم هذه النظرية على عدد من السمات وهي:[24]

أ- ضرورة التحكم في النمو السكاني من أجل حدوث التنمية الاقتصادية .

ب- وجود نسبة عالية من الربح يعتمد على التكلفة التي يتضمنها عنصر العمل وبالتالي كلما ارتفعت الأرباح دل ذلك على وجود انخفاض في أجور العمال .

ج- تتراجع معدلات الأرباح مع وجود زيادة سكانية وقلة الأرض الزراعية حيث تحدث زيادة سكانية تفوق رأس المال التراكمي مما يسبب حالة من الركود .

د- يقتصر دور الدولة في نظرية جون ستيوارت ميل عند حد أدنى من التدخل يكون بهدف إعادة توزع ملكية الوسائل الإنتاجية .

3- **نظرية جوزيف شومبيتر:** كان جوزيف شومبيتر من المتأثرين بالمدرسة النيوكلاسيكية حيث أعتبر أن النظام الرأسمالي هو الهيكل العام للتنمية الأقتصادية، كما أنه اعترض على تناقضات النظام الرأسمالي وتنبأ بانهيار الرأسمالية وبعد ذلك يحل محلها النظام الأشتراكي وليس الشيوعي، وقد تحدث شومبيتر عن هذه الأفكار في كتابه الذي صدر عام 1911م ويحمل عنوان نظرية التنمية الأقتصادية وبعد ذلك قام بتطوير أفكاره كتاب له عن الدورات والذي صدر في عام 1939م .

تقوم نظرية جوزيف شومبيتر على أفتراض أن اقتصاد الدولة تسوده المنافسة الكاملة كما أنه يفترض وجود حالة من التوازن وهنا يحدث عدم وجود أرباح أو مدخرات أو أسعار فائدة أو استثمارات ويطلق شومبيتر على هذه الحالة ما يعرف بالتدفق النقدي، أما عدم وجود أرباح فيتم تفسيره بأنه في ظل سيادة مناخ المنافسة الكاملة تتساوى الأسعار مع تكاليف الإنتاج وبالتالي لا توجد أرباح .[25]

4- **النظرية الكينزية :** بنى جون كينز هذه النظرية في مناخ يختلف عما سبقوه من الأقتصاديين حيث حدث في عصره أزمة الكساد الكبير وهي أزمة عالمية في الاقتصاد أصابت العالم كله في عام 1929م وكان من أثارها حدوث فائق في العرض عن الطلب كما أن العملية الإنتاجية توقفت مما

يعني توقف حدوث نمو أقتصادي وهو ما أدى إلى زيادة نسب البطالة وانخفاض الأسعار، وتقوم نظرية كينز على عدة فرضيات وهي:[26]

أ- من الممكن حدوث توازن في الاقتصاد عند سيادة حالة عدم التشغيل الكامل مع أحتمالية استمرار ذلك لمدة طويلة.

ب- ليس من الممكن أن يحدث التوازن تلقائيا في الأقتصاد وفي حالة حدوث ذلك سوف يكون على المدى البعيد كما أن تكلفته سوف تكون عالية.

ج- يرى كينز ضرورة تدخل الدولة سواء للحفاظ على التوازن الأقتصادي أو لإعادة هذا التوازن.

د- الطلب شرط أساسي لكي يوجد العرض .

5- **نظرية مراحل النمو لروستو:** عمل روستو في جامعة كامبريدج كأستاذ للتاريخ الأقتصادي، وقد وضع هذه النظرية عن طريق استنباط المراحل الاقتصادية التي سارت عليها الدول المتقدمة من أجل وضع خطوات تسير عليها الدول النامية لكي تحقق التنمية الاقتصادية ، وقد قام بعرض هذه النظرية وفقا لخمس مراحل كما يلي:[27]

أ- مرحلة المجتمع التقليدي وهنا الدولة في حالة شديدة من التخلف يغلب عليها النشاط الزراعي وتعيش على الخرافات والأساطير مع سيادة النظام الإقطاعي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وهي مرحلة طويلة نسبيا ولا تزال عدد من مناطق العالم تعيش داخل هذه المرحلة .

ب- مرحلة التهيؤ للانطلاق وهي تتميز بحدوث تغيرات عديدة في كلا من المستوى الاقتصادي والسياسي حيث تظهر نخبة جديدة مؤمنة بالتغيير ترغب في الاستثمار ويبدأ ظهور القطاع الصناعي بجانب القطاع الزراعي حيث تتواجد استثمارات في مجالات الطرق والمواصلات ويبرز مفهوم القومية في هذه المرحلة لكن يظل دخل الفرد منخفض .

ج- مرحلة الانطلاق وهنا تصنف الدولة على أنها ناهضة وفي طريقها للتنمية وفيها يتم النهوض بالزراعة وظهور صناعات جديدة مع أرتفاع معدلات الاستثمار وبالرغم من ذلك يبقى المجتمع متمسكا بالأساليب التقليدية للإنتاج .

د- مرحلة النضج وهنا تصنف الدولة على أنها متقدمة اقتصاديا حيث تنتشر التكنولوجيا على نطاق واسع ويتقدم المجتمع إلى جانب ازدهار التجارة .

ه- مرحلة الاستهلاك الوفير وهي المرحلة الأخيرة عند روستو وهنا تكون الدولة وصلت إلى التنمية الاقتصادية وهنا يرتفع دخل الفرد .

المبحث الثاني :السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في العراق

أوضح المبحث السابق المفاهيم والنظريات الخاصة بكلا من السياسات المالية والتنمية الاقتصادية وجهود علماء الاقتصاد الخاصة بهما، ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على كلا من آدا السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في العراق، لذلك ينقسم المبحث إلى المحورين الآتيين:

المحور الأول : أداء السياسة المالية في العراق. المحور الأول : تتمتع السياسة المالية في أي دولة بدور حيوي وفعال في قدرتها على التأثير في كل المتغيرات الاقتصادية للدولة، حيث أن هذه السياسة لها

دور في معالجة أثر ندرة الأموال في حال إذا كانت الدولة تشكو من هذه الندرة، كما أن السياسة المالية تستخدم في عدة أوجه استثمارية حيث أن الفائض منها يتم توجيهه إلى الاستثمار مما يعود أثره على الدولة بالعديد من الفوائد وهو ما يمكن تحقيقه في ظل وجود سياسة مالية فعالة وسليمة، حيث ثبت عبر فترات مختلفة في التاريخ كيف كان هناك دور كبير للسياسة المالية في تخطي العديد من الأزمات، لذلك يهتم هذا المحور بعرض التطور العام الذي حدث في أداء السياسة المالية في العراق على مدى فترات متعددة وكيف كان لهذه السياسة تأثيرات عديدة على الهيكل الاقتصادي للدولة، حيث واجهت السياسة المالية العراقية عدد من الصعوبات في السنوات الماضية والتي أثرت على الكفاءة التي تسعى بها السياسة المالية إلى تحقيق أهدافها، هذه الصعوبات لم تكن فقط بسبب ضعف الإدارة ولكن لأن العراق يمتلك هيكل اقتصادي معقد مما عرقل السياسة المالية عن الوصول إلى أهدافها فضلا عن إكسابها وضع متناقض بين كونها أداة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية أو الية للتوزيع العادل للموارد.

في عام 2003م دخل العراق مرحلة جديدة من التحولات على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تواجدت القوات الأمريكية على الأراضي العراقية وهو ما نتج عنه تدمير كل المقومات التي يقوم عليها الاقتصاد في العراق، حيث مرت الدولة بعدد من الأزمات المتعاقبة الناتجة عن الحرب وفرض الحصار الاقتصادي وهو ما أنعكس على الموارد الاقتصادية في العراق.[28] وقد واجه العراق بعد هذه الحرب عدد من التحديات يأتي على رأسها إسقاط ديون تقدر نسبتها بـ80% من حجم ديون العراق ثم السعي بعد ذلك إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي وعلاج الاختلالات التي حدثت في الإيرادات العامة وتحديدا في الإيرادات النفطية وهو ما عملت الدولة على إصلاحه من خلال إعادة تنشيط المؤسسات و المنشأة النفطية.[29] بعد فترة التواجد الأمريكي تأثر الاقتصاد العراقي مرة أخرى بالأزمة المالية العالمية التي وصلت تداعيتها إلى الاقتصاد العراقي وحدث تراجع في أسعار النفط العالمية، وقد ظهر ذلك بوضوح في انخفاض نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي نظرا لكون الاقتصاد العراقي وهيكله يعتمد بشكل كامل على القطاع النفطي، وقد انخفضت الصادرات النفطية إلى 39.0 % في عام 2009م بعد أن كانت تقدر بـ 61.9 % في عام 2008م قبل حدوث الأزمة المالية العالمية .[30] وهو ما أوجد حتمية تنمية قطاعات أخرى غير القطاع النفطي وذلك بهدف جعل الاقتصاد العراقي أكثر مرونة.

المحور الثاني :اداء التنمية الاقتصادية في العراق: نجد أن التواجد الأمريكي في العراق قد أدى إلى انهيار البنية التحتية الاقتصادية سواء كانت هذه البنية مملوكة للدولة أو تقع ضمن ممتلكات القطاع الخاص وبالتالي اتجهت الدولة للخصخصة وهو الخيار الذي كان يعتمد عليه العراق في فترات زمنية سابقة لكن بعد عام 2003م أصبح خيار الخصخصة مرهون بوجود استراتيجية وطنية لشكل الخصخصة، هذه الاستراتيجية لابد أن تكون نابعة من دافع حقيقي لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل وضع العراق في تلك الفترة.

اولا: سمات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003م: عكست سمات الاقتصاد العراقي بعد عام 2003م الحجم الكبير للاختلالات في هيكل الاقتصاد العراقي ويظهر ذلك من خلال عدد من السمات وهي :

1- قيام القطاع العام بالسيطرة والهيمنة على معظم الأنشطة الاقتصادية في العراق وارتفاع نسبة مساهمته في تحقيق الاستثمارات الجديدة في عدد من القطاعات الاقتصادية في العراق، ويمكن معرفة ذلك من خلال **شكل** (1) الذي يوضح ارتفاع مساهمة القطاع العام بشكل واضح من عام 1999م وحتى عام 2006م .

شكل (1)
اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (1999-2006) بالاسعار الثابتة لسنة 1988 (مليون دينار)

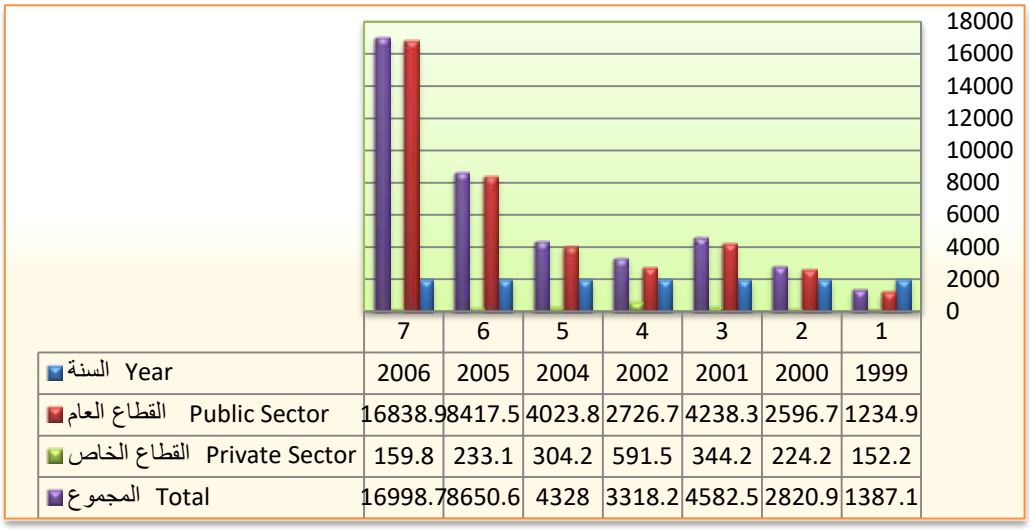

	7	6	5	4	3	2	1
السنة Year	2006	2005	2004	2002	2001	2000	1999
القطاع العام Public Sector	16838.9	8417.5	4023.8	2726.7	4238.3	2596.7	1234.9
القطاع الخاص Private Sector	159.8	233.1	304.2	591.5	344.2	224.2	152.2
المجموع Total	16998.7	8650.6	4328	3318.2	4582.5	2820.9	1387.1

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لمجاميع الاحصائية للأعوام (1999-2006).

2- أرتفاع نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي بعكس الإنتاج الزراعي والصناعي فقد انخفضت قيمة مشاركتهم في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يظهر من خلال جدول (2) الذي يرصد النسبة المئوية لعدد من القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي في العراق.[31]

شكل (2)
النسبة المئوية لقيمة إنتاج بعض القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2002-2007)

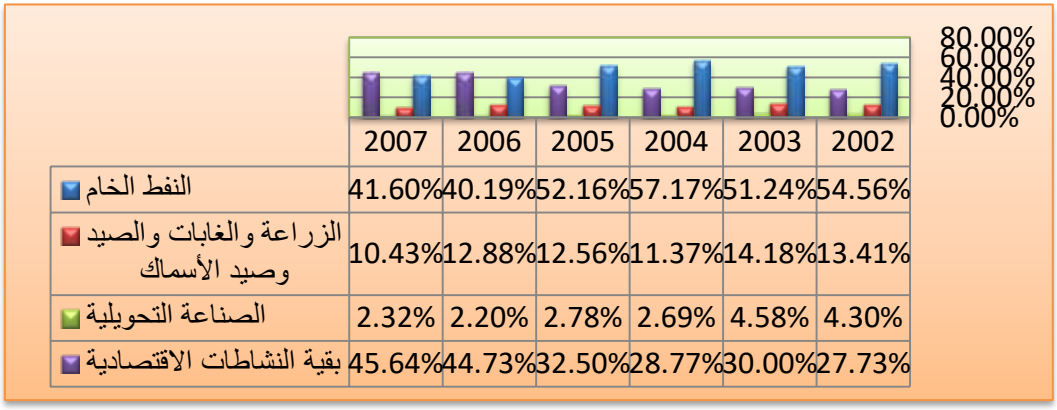

	2007	2006	2005	2004	2003	2002
النفط الخام	41.60%	40.19%	52.16%	57.17%	51.24%	54.56%
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	10.43%	12.88%	12.56%	11.37%	14.18%	13.41%
الصناعة التحويلية	2.32%	2.20%	2.78%	2.69%	4.58%	4.30%
بقية النشاطات الاقتصادية	45.64%	44.73%	32.50%	28.77%	30.00%	27.73%

المصدر: من عمل الباحثون بالاعتماد على وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،المجاميع الاحصائية للاعوام (2002-2007).

3-بشكل عام ارتفعت نسبة مساهمة الإيراد النفطي في الميزانية العامة للعراق بعد الحرب على العراق في عام 2003م وهو ما يظهر من خلال **شكل** (3) .

شكل (3)

النسبة المئوية لمساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2009)

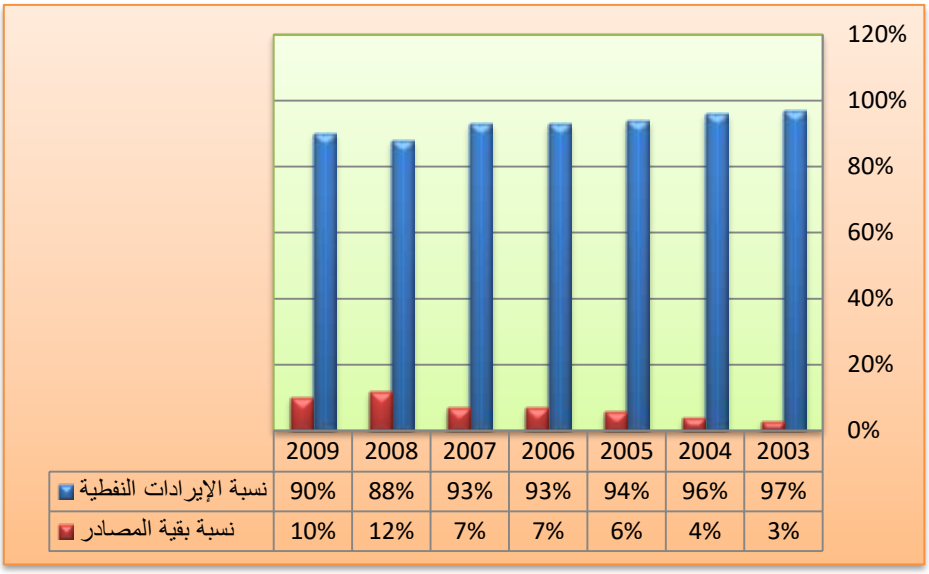

المصدر: وزارة المالية ،قاعدة البيانات ،الدائرة الاقتصادية.

4- حدوث إختلال في التوازن الاقتصادي الكلي ظهر في عجز العرض الكلي المتمثل في السلع والخدمات أمام الطلب الكلي، وقد حدث ذلك نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للموارد وهو ما دفع بالدولة إلى الاستيراد من الخارج مما أدى إلى عجز واضح في الميزان التجاري وهو ما يوضحه جدول (4).[32]

جدول (4)

العجز في الميزان التجاري العراقي للمدة (1991-2006)

السنة	قيمة الاستيرادات	قيمة الصادرات	عجز الميزان التجاري
1991	206193	35056	171137-
1992	415034	15049	399985-
1993	276499	14217	262285-
1994	282884	12664	270220-
1995	231592	16942	214650-
1996	184809	35013	149796-
1997	247368	36670	210698-
1998	432273	69383	362890-
1999	721396	103728	617668-
2000	1364991	83057	1281934-
2001	1328024	93937	1234087-
2002	0	63330	63330
2003	350911	-	
2004	-	36222	
2005	-	49781358	
2006	-	0	

القيمة بسعر الصرف الرسمي 3.22 مقابل الدولار.

شكل (4)
العجز في الميزان التجاري العراقي للمدة (1991-2006)

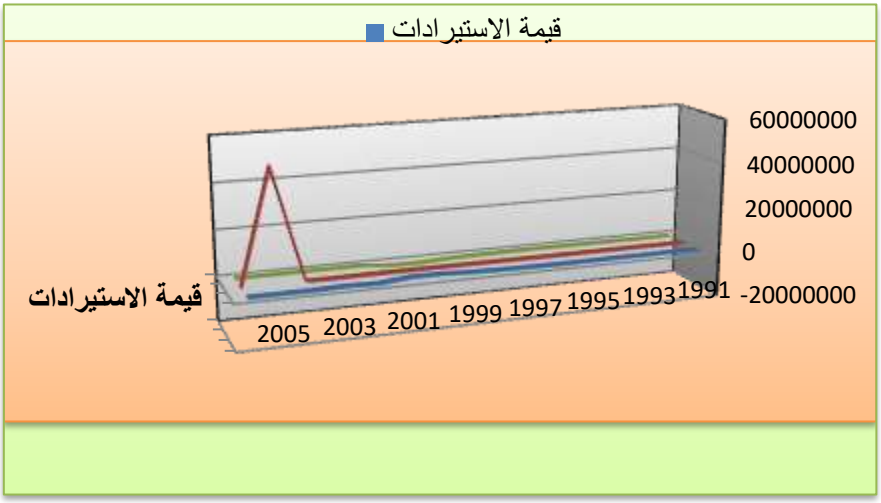

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجاميع الاحصائية للأعوام (1991-2006).

5- تفشي ظاهرة الفساد في الإدارة والمال في مؤسسات الدولة الحكومية بشكل واضح وهو ما قام بتعطيل خطط التنمية الاقتصادية في العراق، فقد جاء العراق في المرتبة الثالثة من حيث الفساد في القطاع المالي والإداري في عام 2008م وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية.[33]

6- أما عن معدلات دخل الفرد في العراق والتي تعد أداة قياس معدلات التنمية الاقتصادية فنجد أنها ظهرت كالآتي في تقرير البنك الدولي وهذا ما يوضحه الرسم البياني (1) وكالاتي:

الرسم البياني (1)
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في العراق للمدة (2010-2017)

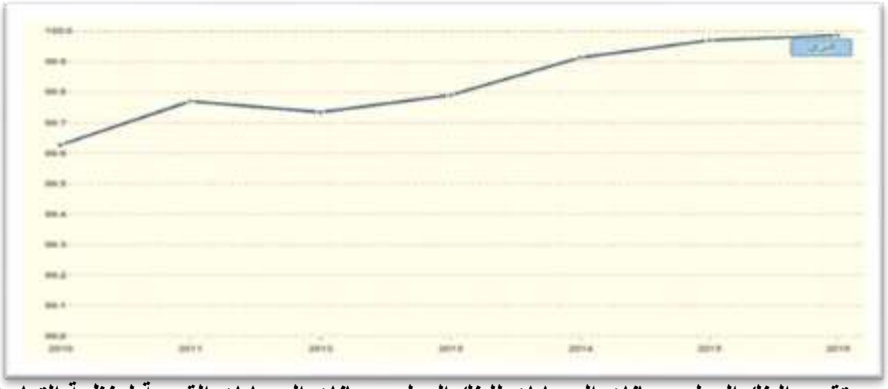

المصدر: تقرير البنك الدولي، بيانات الحسابات للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ويوضح الرسم البياني(1) الصادر عن البنك الدولي تذبذب وعدم ثبات في معدلات نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في العراق، ونجد أيضا أن نصيب الفرد أنخفض في عام 2008 تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أنه عاود التعافي والارتفاع مرة أخرى في عام 2010 م إلى ما كان عليه قبل الانخفاض.

ثانياً. مقومات حدوث التنمية الاقتصادية. هناك عدد من المقومات التي من الممكن أن تؤثر على قرارات الإنتاج وبالتالي تسهم في حدوث التنمية الاقتصادية في العراق، نذكر منها :[34]

1-وجود الإدارة السياسية التي تتميز بالكفاءة ولها القدرة على فرض القانون لكي تقوم بتبني برامج إصلاحية يمكن من خلالها الوصول إلى التنمية الاقتصادية.

2-توافر الخبرات وأصحاب الكفاءات لوضع استراتيجيات حدوث التنمية.

3-إعادة هيكلة شكل الاقتصاد القومي بشكل يسمح بدور أكبر للقطاع الخاص لكي يقوم بمساعدة القطاع العام في إدارة النشاط الاقتصادي في العراق .

4-البدء في تبني سياسات للتنمية تكون قائمة على التوافق بين الأوضاع الداخلية في الدولة والمتغيرات الخارجية التي تؤثر عليها .

المبحث الثالث. الإطار التحليلي للبحث

نظرة تحليلية لأداء السياسة المالية وأثرها على التنمية الاقتصادية في العراق للمدة [2010-2017]

انعكس استيلاء داعش على ثلاث محافظات عراقية هي (الموصل، الأنبار، صلاح الدين) والتي تمثلت في ثلث مساحة العراق تقريبا على حدوث التنمية الاقتصادية العراقية، حيث عملت داعش بشكل مدروس ومنظم على تدمير البنية التحتية بمختلف أشكالها وأنواعها في هذه المحافظات فضلا عن سرقتها للموجودات المختلفة العائدة لكل من الحكومة والشركات العامة والمشاريع العائدة للقطاع الخاص، وقد عمدت أيضا إلى سرقة النفط والمشتقات النفطية وكل ما توفر من خزين استراتيجي في تلك المحافظات إضافة إلى قيامها بالاستيلاء على 121 فرعا من فروع المصارف منها 84 فرعا تابعا للمصارف الحكومية و37 فرعا لمصارف القطاع الخاص. [35]

اولا. تقييم السياسة المالية واثرها على التنمية الاقتصادية العراقية.

نظراً للظروف التي يعاني منها العراق في السنوات الأخيرة فنجد أنه بالنسبة للنمو في نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي طبقا للدراسات الرسمية للبنك الدولي والذي يوضحه الرسم البياتي (2) وكالاتي:

الرسم البياني (2)

النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي في العراق للمدة (2010-2017) (% سنوياً)

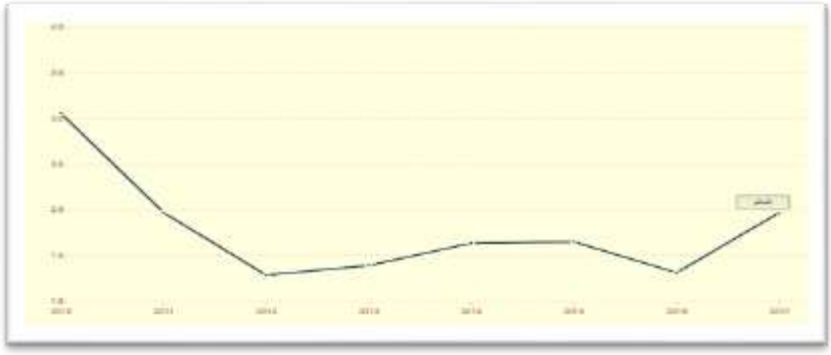

المصدر: تقرير البنك الدولي، بيانات الحسابات للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

نلاحظ من الرسم البياني (2) أنه قد عانى من انخفاض حاد منذ عام 2010 إلى عام 2012 حيث انخفض بما يعادل 1.75%، لكنه عاود الارتفاع الطفيف ومرة أخرى عاد للانخفاض ثانية حتى عام 2016، ومن ثم ارتفع بشكل ملحوظ في عام 2017. أما بالنسبة لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وهذا ما يوضحه الرسم البياني (3) وكالاتي:

الرسم البياني (3)

نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في العراق وفقاً لتعادل القوة الشرائية للمدة (2009-2017)

(بالاسعار الجارية للدولار الدولي)

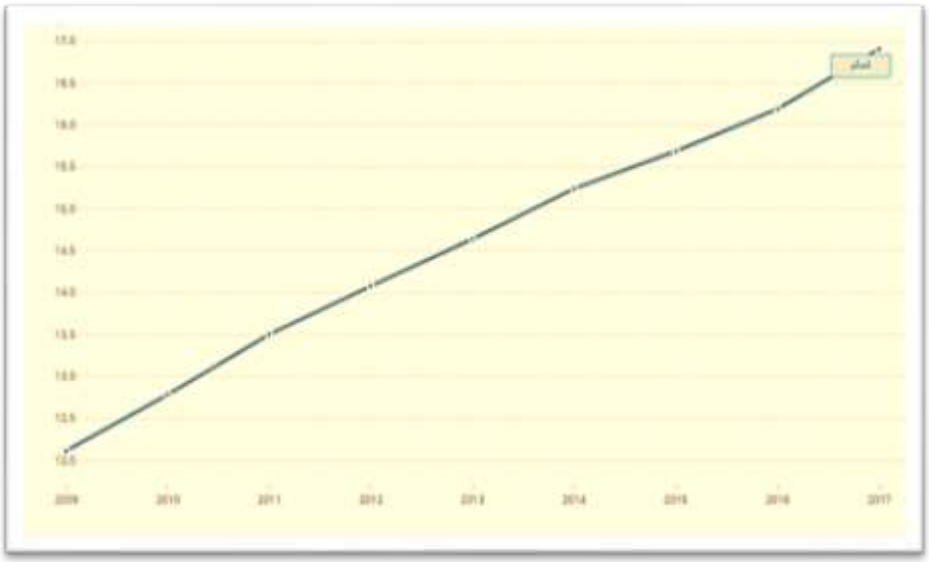

المصدر: البنك الدولي ،قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية.

نلاحظ من الرسم البياني (3) استمرار ارتفاع نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي بمعدل ثابت تقريبا إلى أن وصل إلى17% من إجمالي الدخل. أما بالنسبة للسياسة المالية الريعية فقد واجه الاقتصاد العراقي في منتصف 2014 م صدمة كبيرة تمثلت في هبوط أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة حيث انخفضت أسعاره قرابة 70% عما كانت عليه في نهاية 2013م، وقد أدى ذلك إلى التأثير على إيرادات الموازنة العامة الاتحادية، وذلك نظرا لكون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي فهو يعتمد بشكل كبير جدا على تصدير النفط في توفير إيرادات الموازنة ولذلك فإن دور الصناعات الأخرى خاصة الصناعة والزراعة، فلم يتجاوز مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في عام 2014 م عن (2.6% و 0.9%) من الناتج المحلي الإجمالي، وحافظ على نفس مستوياته في السنوات اللاحقة.[36] وبالنسبة للأضرار التي لحقت بقطاع النفط والغاز نتيجة لوجود داعش فقد تمثلت في جدول(5) وكالآتي:[37]

جدول(5)

القيم التقديرية للاصول التي تعرضت للضرر باسعار سنة 2014 لقطاع النفط والغاز حسب نوع الاصل والمحافظة وعدد الوحدات المتضررة وعدد المشاريع التي تم ادراجها ضمن خطة الاعمار والتي تم اعمارها والمبلغ المخصص للاعمار (مليون دينار)

المحافظة	نوع الاصل	القيمة التقديرية للاصول التي تعرضت للضرر لسنة 2014	عدد الوحدات المتضررة			مجموع الكلفة التقديرية للوحدات المتضررة (1)	القيمة التقديرية للموجودات المتضررة و المدمرة					اجمالي الكلفة (2)=(1)	عدد المشاريع التي تم ادراجها ضمن خطة الاعمار	المبلغ المخصص للاعمار	عدد المشاريع التي تم اعمارها	المبلغ المخصص للاعمار
			دمر في 40% فاكثر	ضرر جزئي اقل من 40%	عدد الوحدات المتضررة		مجموع (2)	اخرى	البنى التحتية والأبنية الصناعية	تأثيث والمرافق التخصصية وغير التخصصية	المعدات الصناعية و المواد الخازنية	تكلفة الموجودات				
نينوى	مقول نفطية وغازية															
	مصافي	47,280	1		1	41,530	5,750		500		5,000	250	47,280	1	3,000	1
	انابيب وخطوط نقل															
	خازنات و السعات الخزانية	27,247	1		1	12,150	15,097		2,797	2,118	9,156	1,026	27,247			
	محطات توزيع															
	معمل تعبئة غاز	40,045	6		6		38,236		15,645	22,412		169	38,236			
	اخرى	211	1		1	50	161			53		108	211			
	المجموع	114,783	9		9	53,730	59,294		18,942	24,583	14,156	1,553	112,964	1	3,000	1
كركوك	مقول نفطية وغازية															
	مصافي															
	انابيب وخطوط نقل															
	خازنات و السعات الخزانية															
	محطات توزيع															
	معمل تعبئة غاز															
	اخرى	341	1	1			138	14	8	111		5	138			
	المجموع	341	1	1			138	14	8	111		5	138			
ديالى	مقول نفطية وغازية	34,843	4		4	31,230	34,843	2,343	723	545		31,230	34,843			
	مصافي															
	انابيب وخطوط نقل	6,488	1		1	5,652	836	5	528	275		28	6,488			
	خازنات و السعات الخزانية															
	محطات توزيع	6,644	4	4		240	4,733	4,584	98			50	4,973	3	583	3
	معمل تعبئة غاز	1,500	1	1		600	1,200	70	60	75	300	145	1,200			
	اخرى															
	المجموع	49,475	5	5	10	6,492	41,012	7,004	1,410	845	300	31,453	47,304	3	583	3

المصدر: وزارة التخطيط العراقية،مسح حصر وتقييم الاضرار للانشطة الاقتصادية نتيجة للاعمال الارهابية محاربة داعش،قسم احصاء البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية،2018،متاح عبر الرابط التالي:
http://mop.gov.iq/page/view/details?id=6

ونلاحظ بالنسبة لصادرات الوقود العراقية وهذا ما يوضحه الرسم البياني (4) وكالاتي:

الرسم البياني (4)

صادرات الوقود في العراق للمدة (2010-2017) (% من صادرات السلع)

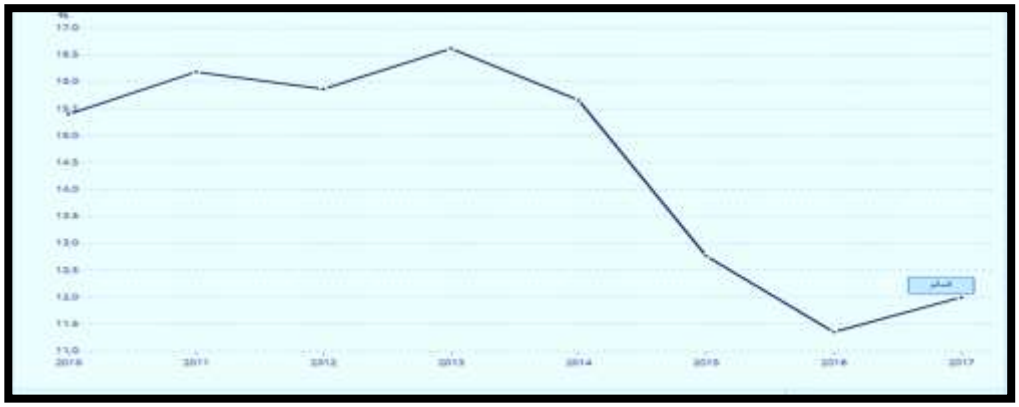

المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي من قاعدة البيانات الاحصائية لتجارة السلع الاساسية التي تحتفظ بها شعبة

الاحصاءات بالامم الامتحدة: نلاحظ من الرسم البياني (4) ان نسبة صادرات الوقود كانت تعادل 15.5% في عام 2010 م من إجمالي الصادرات، وارتفعت في عام 2011 م إلى 16.2%، لكنها انخفضت في عام 2012 م وعاودت الارتفاع في عام 2013م، إلا أنها واجهت هبوط حاد جدا من 16.7% في عام 2013 م من إجمالي الصادرات إلى 11.4% في عام 2016م، إلا أنها عادت مرة أخرى للصعود بعد ذلك. أما عن صادرات السلع والخدمات وهذا ما يوضحه الرسم البياني (5) وكلاتي

الرسم البياني (5)

صادرات السلع في العراق للمدة (2010-2017) (بالاسعار الجارية للدولار الامريكي)

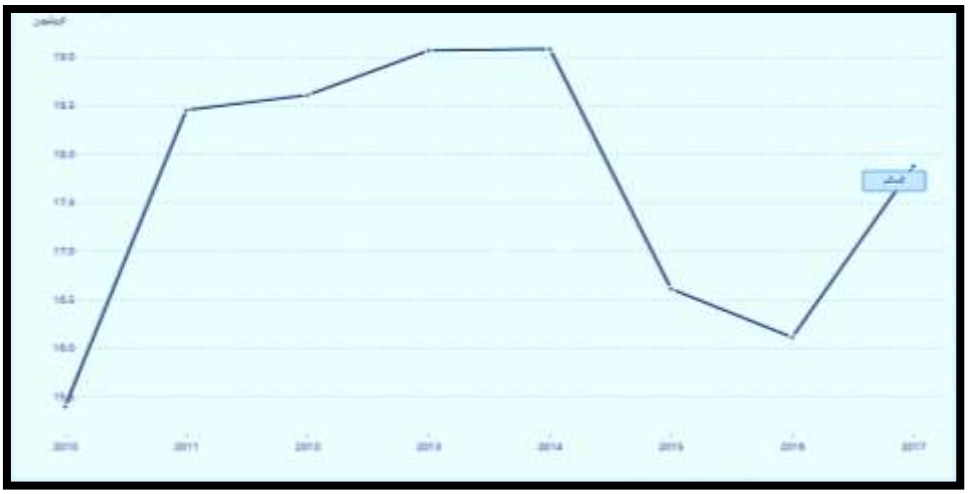

المصدر:منظمة التجارة العالمية.

نلاحظ من الرسم البياني (5) ان نسبة صادرات السلع ارتفعت في عام 2011 م عنها في عام 2010 م بنسبة 3%، وحافظت على الارتفاع الطفيف حتى عام 2014م، حيث شهدت هبوطا حاد جدا في نسبة صادرات السلع من أعلى معدلاتها من 19.2% إلى 16.2% عام 2016 م إلا أنها ارتفعت مرة أخرى بعد ذلك. وبالنسبة لمعدلات التضخم طبقا لإحصائيات البنك الدولى وهذا مايوضحه الرسم البياني (6) وكالاتي:

الرسم البياني (6) معدلات التضخم في العراق للمدة (1985-2015)

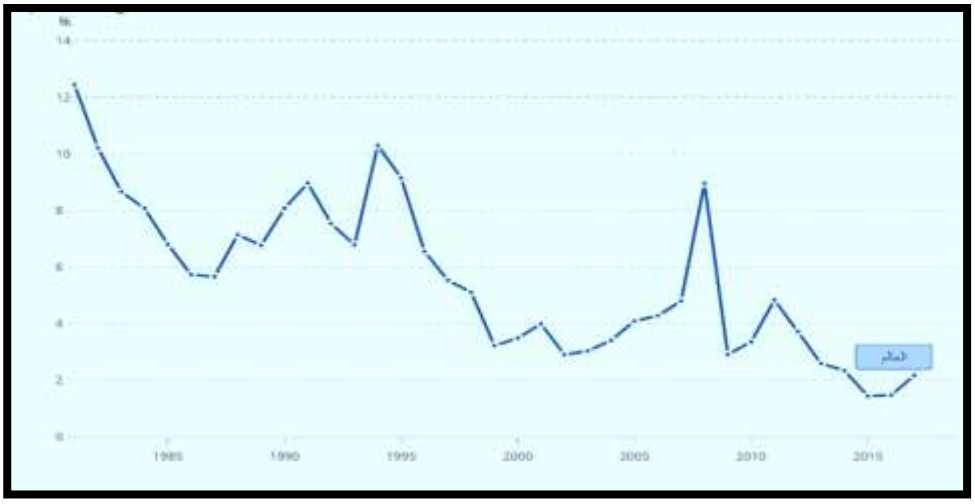

المصدر: احصائيات البنك الدولي.

نلاحظ من الرسم البياني (6) ارتفاع معدلات التضخم في العراق من عام 2010 م إلى عام 2011 م بنسبة 2%، لكنها بدأت في الهبوط بعد ذلك منذ ذلك الحين حتى عام 2015م ، ولكنها بدأت في الصعود التدريجي مرة أخرى.

وقد أعلنت وزارة التخطيط العراقية عن انخفاض في معدل التضخم الشهري خلال شهر تشرين الثاني لعام 2017 م وذلك بنسبة 0.1% بالمقارنة مع شهر تشرين الأول الذي سبقه، ولقد شهد معدل التضخم السنوي خلال المدة من تشرين الثاني 2016 م إلى نفس الشهر من عام 2017م ارتفاعا بنسبة 0.7% .[38]

وتعد السياسة النقدية الرقابة الفعالة التي يمارسها البنك المركزي على الجهاز النقدي والمصرفي، وهي تعمل جنبا إلى جنب مع السياسة المالية فهي التي تحددها وتحكم نجاحها، فهما سياستان متكاملتان، وإن أهمية السياسة النقدية تكمن في مكافحة التضخم فضلا عن أن التوسع النقدي والمصرفي يستهدف تخفيض القدرة الشرائية للمستهلكين وبالتالي فإن تقييد ذلك التوسع يعني تخفيض القدرة الشرائية وتخفيض الإجهاد على الطاقات الإنتاجية بشكل عام، فالاقتصاد العراقي الذي كان يدار مركزيا في ظل استمرار تدخل الدولة بشكل واسع في الحياة الاقتصادية قد شوه هيكل الاسعار بحيث أصبحت لا تعكس القيمة الحقيقية للإنتاج والخدمات.[39]

أما عن محاولات خفض معدلات التضخم عن طريق السلع والخدمات فيجب تقليص وإغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية من ناحية، فضلا عن العمل من ناحية أخرى على التوسع في استيراد مستلزمات الإنتاج للقطاعين الزراعي والصناعي، حيث أنه يلاحظ وجود شح في هذه المستلزمات، ذلك الأمر الذي انعكس سلبا على واقع التطور في القطاع الزراعي والصناعي، لذلك ينبغي على المؤسسات المعنية التوسع بالاستيرادات من الأسمدة والمبيدات والمواد الاولية التي تحتاجها الصناعات المحلية، بهدف ضمان عملية التطور الاقتصادي وتحقيق معدلات متسارعة في النمو لهذين القطاعين وبالتالي الحد من آثار التضخم النقدي على الاقتصاد العراقي.[40]

ثانيا: الخطوات التي اتخذها البنك المركزي العراقي من أجل إصلاح السياسات المالية وتحقيق التنمية الشاملة.[41]

1- إعادة النظر بأسلوب وآليات ووسائل أعداد وتنفيذ سياسته النقدية واضعا نصب عينيه:

أ- الاستخدام الكفء للاحتياطي الأجنبي المحتفظ به وذلك عن طريق: تخفيض سعر فائدة السياسة النقدية من 6% إلى 4% باعتباره سعرا تأشيريا يوحي بإزالة آثار السياسة النقدية المتشددة التي كانت سائدة في الفترة السابقة.

ب- تخفيض سعر فائدة الائتمان الاولي إلى 6% والائتمان الثانوي إلى 7% وفائدة قرض الملجأ الأخير إلى 7.5% لغرض حث المصارف لاستخدام مواردها في السوق المصرفية بشكل أكبر، مع استعداد البنك لمنحها الائتمان القصير الأجل في حالة حاجتها إلى السيولة.

ج- تغيير فائدة الاستثمار لدى البنك المركزي العراقي لمدة 7 أيام إلى 0.5% ولمدة 14 يوم إلى 1%.

2- وضع الآليات المناسبة لضمان استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الأجنبية وخاصة الدولار.

3- استخدام البنك لآليات وأدوات التيسير الكمي من خلال التنسيق مع وزارة المالية العراقية.

4- تطوير القطاع الحقيقي المتمثل بالصناعة والزراعة والنقل والسياحة والخدمات والإسكان حيث انشأ البنك صندوقين مهمين في هذه المرحلة الاقتصادية الصعبة وهما الاقتراض للمشاريع الصغيرة برأس مال 1 تريليون دينار، حيث يجري تقديم القروض للمشاريع الصناعية تتراوح مبالغها ما بين (5 – 50) مليون دينار وبفائدة 4.5% لمدة خمس سنوات. وصندوق الإقراض للمشاريع المتوسطة والكبيرة الصناعية والزراعية والعقارية وخصص لهذا الصندوق مبلغ 4.5 تريليون دينار وبنسبة فائدة تبلغ 2% ولمدة عشر سنوات.

إن هذه المشاريع التي تم إنشاءها باستخدام الموارد ألمخصصه في هذا الصندوق سوف تساهم في إيجاد سلع وبضائع وخدمات محلية بديلة عن المستوردة مما يساهم في إيجاد فرص العمل وتحسين موارد الاقتصاد العراقي.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

أسفرت البحث النظرية ونتائج البحث وتحليلها واختبار فرضياتها عن أهم الاستنتاجات الفكرية والإستنتاجات التحليلية وتمثلت في الآتي:

1-ثبوت صحة فروض البحث؛ فأداء السياسة المالية يؤثر على تحقيق التنمية الاقتصادية، فعند إتباع سياسات مالية ناجحة حقق العراق معدلات جيدة في مجال التنمية الاقتصادية، لكن عندما اتبع سياسات مالية غير مناسبة حدث انخفاض في معدلات التنمية الاقتصادية.

2-شهدت السنوات الثمانية الماضية تذبذب في معدلات التنمية الاقتصادية وهذا التذبذب واضح خلال عامي 2014 و 2016م في معدلات التنمية الاقتصادية.

3-في عام 2014 م ونتيجة للظروف التي مر بها العراق في ذلك العام من انخفاض سعر الوقود فضلا عن الأحداث السياسية باستيلاء داعش على ثلاث محافظات والسيطرة على منابع البترول فيها، نجد أنه حدث انخفاض حاد في الصادرات العراقية سواء في مجال صادرات السلع أو في مجال صادرات الوقود، وأيضا قل معدل النمو في نمو نصيب الفرد في الناتج المحلى وانخفض المعدل في عام 2015م.

4-في عام 2016 م شهد أسوأ نتائج تقييم للسياسات المالية على إحداث التنمية الاقتصادية، فقد شهد ذلك العام؛ أعلى نسبة انخفاض في معدل صادرات السلع والوقود خلال السنوات الثمانية الأخيرة، فضلا عن عودة ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى، فضلا عن انخفاض النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي.

5-شهد عام 2017 م عودة في ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية وارتفاع ملحوظ في نسبة صادرات العراق من السلع والوقود، فضلا عن ارتفاع معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي.

6-ثبوت تقريبي في نسبة ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في السنوات الثمانية الماضية، أي ثبوت تقريبي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات النظرية والعملية للبحث الحالي، وردت التوصيات والمقترحات الأتية:

1- ضرورة الاهتمام بتبني سياسات مالية ونقدية تعمل على : -

أ. خفض معدلات التضخم في العراق والتي بدأت في الزيادة منذ عام 2016م

ب. أن تكون عاملا مساعدا أو مساندا في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات الاقتصادية، كما يمكن أن تكون محور أو نقطة ضعف تتسبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية .

ج. تحفيز وجذب الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الانفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخا استثماريا ملائما ومساعدا على الاستثمار. ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم والتحفيزات من أجل تشجيع وجلب الاستثمار.

2- ضرورة الاهتمام بالبنية التحتية والاهتمام بزيادة استثمارات القطاع الخاص في العراق من أجل إحداث التنمية.

3-وجوب خفض الاعتماد على الاقتصاد الريعي والوقود، نظرا لتذبذب أسعاره في الأسواق العالمية حتى لا يؤثر على الاقتصاد الوطني العراقي.

4- إيجاد حلول سريعة للأزمات السياسية والخلافات حتى لا تؤثر على الاقتصاد العراقي.

المراجع العربية والأجنبية:

أولا: الكتب العربية:

1- همسه قصي عبد اللطيف وعمر عدنان خماس، أداء السياسة المالية في العراق بعد عام 2003، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 52، 2017.

2-سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 48، 2016 .

3-خليل إسماعيل إبراهيم، واقع السياسة المالية في العراق (المركز والإقليم) للمدة (1991-2012)، جامعة بغداد، مجلة دنانير، العدد العاشر، 2017.

4-علي عبد الهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 4، العدد 9 ، 2012.

5-فرحان محمد حسن الذ بحاوي، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد الأول، 2017.

6-دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة العراق: 1990- 2004 ،جامعة العراق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العراق، 2005، ص 35 .

7-وجدي حسين ،المالية الحكومية والاقتصاد العام، الاسكندرية ،1988 ، ص 431 .

8-محمود حسين الوادي ،زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ، 2000، ص 182.

9-عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، 1980، ص323.

10- Philip.A.Klein, the management of market, oriented economics A Comparative perspective Wadswor the publishing company, Belmont, California ,1973, p 176.

11- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص164.

12- المرجع السابق ذكره ص 173.

13- حامد عبد المجيد دراز ،دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية، ص 40.

14- عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الأسكندرية، ص 40.

15- Jesse Burkhead , government budging , John Willy, New York, 1963, pp 11-13.

16- Levine (chars.)and Rubin (jrene.) , fiscal stress and public policy, sage publication , Beverly ,Helis , London, 1980, p 18.

17- دراوسي مسعود ، مرجع سابق ص 59.

18- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي ،دار الفجر للنشر، الطبعة الأولى ،2006، ص 88-89 .

19- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت ، 1986، ص 417.

20- على لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 1980 ، ص 185.

21- محمد ذكي شافعي، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ،1980، ص 77.

22- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية ، جامعة الأسكندرية ،2000، ص 56- 59 .

23- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار الأوائل، الأردن ،2007، ص 56.

24- أوشين سمية، نظريات التنمية الاقتصادية ،كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة، العراق، 2014.

25- صلاح الدين نامق، قادة الفكر الاقتصادي، دار المعارف، القاهرة، 1986، ص 52 .

26- Levine (chars.)and Rubin (jrene.) , previous reference .

27- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

28- كامل بكري، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ،بيروت، ص 16.

29- حيدر نعمة بخيت، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970- 2009، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25 .

30- حيدر نعمة بخيت، المرجع السابق.

31- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء ، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009 ، ص4 .

32- هلال مسلم هاشم، السياسة الاقتصادية في العراق، متاح على :http://lier.org/i/files/docs/11.pdf

33- عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سابق.

34- The global coalition against corruption , available at : http://www.transparency.org/news_room/latest_news/press_releases/2008/2008_09_23_cpi_2008_en .

34- ثامر عبد العالي كاظم، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7 ، العدد 1 ، 2017، ص 46 .

35- وليد عيدي عبد النبي، دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، دراسة متاحة عبر الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، 2018، ص2 ، متاح عبر الرابط التالي: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153060258586565.pdf

36- وليدعيدي عبدالنبي، مرجع سابق، ص2.

37- وزارة التخطيط العراقية، مسح حصر وتقييم الأضرار للأنشطة الاقتصادية نتيجة للأعمال الإرهابية ومحاربة داعش، قسم إحصاء البيئة ومركز نظم المعلومات الجغرافية، 2018، متاح عبر الرابط التالي: http://mop.gov.iq/page/view/details?id=6

38- وزارة التخطيط العراقية، وزارة التخطيط :انخفاض معدلات التضخم الشهري بنسبة (0.1%) والسنوي بنسبة (0.7%) لشهرتشرين الثاني 2017، 2017/12/26، متاح عبر الرابط التالي: https://mop.gov.iq/news/view/details?id=24

39- هدى محمد الخفاجي، السياسة النقدية ومدى فاعليتها في البيئة العراقية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية: مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد: 26، العدد:2، 2018.

40- علي محسن إسماعيل، السياسة النقدية: التحديات وسبل مواجهتها، دراسة صادرة عن البنك المركزي العراق، 2017، ص2، متاحة عبر الرابط التالي: https://cbi.iq/static/uploads/up/file-150650063448405.pdf

41- وليد عيدي عبدالنبي، مرجع سابق، ص 3-4.